### بالإضافة إلى 6 آلاف فرد مسجلين في «التنمية الاجتماعية»

# الحكومة تقترح اقتصار علاوة الغلاء على 4 آلاف أسرة

■ الوسط - مالك عبدالله

□ ذكر عضو لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس النواب النائب جاسم حسين أن «الفريق الحكومي والمكون من وزير المالية ووزير شئون مجلسي الشورى والنواب ووزير شئون مجلس الوزراء قدم خلال اللقاء الذي جرى بين لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس النواب اقتراحاً باقتصار صرف علاوة الغلاء على المسجلين في وزارة التنمية الاجتماعية لأنهم الأكثر حاجة».

وأشار إلى أن «المفاجأة كانت عندما ذكر الفريق الحكومي أن عدد المسجلين في وزارة التنمية الاجتماعية ليسوا 10 آلاف أسرة كما هو سائد بل إنهم 4 آلاف أسرة يضاف إليهم 6 آلاف فرد»، ونوه إلى أن «اللجنة لم تكن سوى مستمعة في الجلسة لذلك فإنها لم ترد على المقترح الحكومي لأن هناك لقاءاً آخر سيعقد بين الجانبين، لذلك فإن اللجنة طلبت معلومات تفصيلية ووعد وزير شئون مجلس الوزراء بتوفيرها الأسبوع المقبل أثناء اجتماع اللجنة».

وبين حسين أن «وزير شئون مجلس الوزراء أشار إلى أن صندوق النقد الدولي بين أن هناك فقراً نسبياً في البحرين وأن الحد الأدنى من أجل أن تعيش أسرة ذات 6 أشخاص بصورة جيدة يجب أن يكون الحد الأدنى لدخلها 337 ديناراً»، وقال إن «وزير المالية أكد خلال اللقاء أنه سيستخدم صلاحيته التي تخوله بالمناقلة بين أبواب الموازنة العامة في حالة كانت هناك حاجة مالية للمشروعات الصحية والتعليمية».

من جانب آخر أوضح رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس النواب النائب عبدالجليل خليل أن «اللجنة تسعى جاهدة للتوصل إلى أفضل صيغة توافقية ممكنة لمشروع موازنة الدولة بحيث تلبي احتياجات المواطنين في شتى المجالات وذلك بالتوافق مع الحكومة»، ولفت إلى أن «اللقاء الذي جرى يوم أمس يأتي بعد أن تقدمت الحكومة بطلب لمجلس النواب بشأن تأجيل تسليم تقرير اللجنة بشأن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنتين الماليتين 2009-2010 لمدة أسبوعين، وذلك لمزيد من الدراسة والمناقشة من أجل الوصول للتوافق».

وأشار خليل إلى أن «الجانبين استعرضا كل النقاط التي تمت إثاراتها في اللقاءات السابقة بين الطرفين، كما تركزت المناقشات على موازنة السنة الواحدة ومشروعات التنمية في الصحة والتعليم والبيوت الآيلة للسقوط وموضوع علاوة غلاء المعيشة وسعر برميل النفط المقدر وطرق تمويل العجز».

### أبو الفتح: «الأصالة» لم تطلب مني عدم حضور الاجتماع

من جهته نفى النائب عيسى أبوالفتح أن عدم حضوره اجتماع لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس النواب مع الحكومة يوم أمس لمناقشة أزمة الموازنة جاءت بأمر من كتلة الأصالة بسبب موقفه المتشدد، وأشار إلى أن «الكتلة لم توجهني أبداً لمثل هذا الأمر وعدم حضوري كان لمعرفتي بالسيناريوهات التي ستطرحها الحكومة، وأنا أرفض ذلك بل أصر على صرف علاوة الغلاء في العام 2009 دون أي شرط أو قيد»، ونوه إلى أن «الحكومة إذا كانت تريد وضع معايير فيمكن دراسة هذا الأمر الآن ليتم تطبيقه في العام 2010»، وتوقع أن «أزمة في صرف علاوة السكن لدفعتي 2003 و 2004 لن تحدث بسبب أن ذلك يعد مخالفة للقانون».

وزير المالية والظهراني وعبدالجليل خليل بعد انتهاء جلسة مناقشات الموازنة (صورة إرشيفية)

## «التربية»: عطلة الربيع من 1 إلى 14 فبراير

■ مدينة عيسى - وزارة التربية والتعليم

□ قال القائم بأعمال مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بوزارة التربية والتعليم نبيل العسومي إن عطلة منتصف العام الدراسي الجاري 2008 – 2009 ستبدأ يوم الأحد الأول من شهر فبراير/ شباط المقبل الموافق 6 صفر 1430هـ، للطلبة وللهيئات الإدارية والتعليمية بالمدارس، وتستمر العطلة لمدة أسبوعين حتى يوم السبت 14 فبراير الموافق 19 صفر، على أن تستأنف الدراسة في الفصل الدراسي الثاني اعتباراً من يوم الأحد الموافق 15 فبراير إذ يبدأ الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي الجاري 2008 – 2009 بعودة 126.197 طالباً وطالبة إلى مقاعد الدراسة.

### ... وتعلن مواعيد تظلم امتحانات الاعدادية والثانوية

□ أفاد وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم العام والفني ناصر محمد الشيخ بأن الوزارة وضعت جدولا لإجراءات التظلم للمرحلة الإعدادية والثانوية لتفسح المجال للطلبة الراغبين في التظلم من نتيجة امتحانات الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي الجاري 2008/ 2009م.

وقال الوكيل المساعد للتعليم العام والفني إنه وفق اللائحة التنظيمية في المدارس لامتحان الشهادة الإعدادية العامة تم اعتماد مواعيد تقديم طلبات التظلم في المدارس خلال 28و29 من شهر يناير/ كانون الثاني الجاري و15 من شهر فبراير/ شباط المقبل، وبالنسبة الى امتحانات الشهادة الثانوية فإن الباب مفتوح لتسلم طلبات التظلم في الخامس عشر من شهر فبراير المقبل وتستمر لمدة ثلاثة أيام.

وذكر الشيخ أن هناك مجموعة من الإجراءات التي تتبعها الوزارة بخصوص طلبات التظلم، إذ تقوم المدارس الإعدادية والابتدائية الإعدادية بإعداد قوائم بأسماء وبيانات الطلبة المتقدمين للتظلم وتشتمل المواد التي تقدم كل طالب بالتظلم فيها وترسل القوائم إلى مراكز الضبط، ومن ثم تقوم مراكز الضبط باستخراج أوراق الإجابة لكل طالب في المواد التي تقدم بالتظلم بها ويتم تدقيقها للتأكد من تطابق البيانات قبل البدء بعملية إعادة التصحيح، وأضاف أنه يتم تشكيل لجان خاصة لإعادة التصحيح في كل مركز للضبط من المعلمين الأوائل ومنسقي المواد بحيث تتم عملية التصحيح بإشراف المشرفين التربويين التابعين لإدارة الإشراف التربوي.

وأشار الوكيل المساعد للتعليم العام والفني إلى أن كل مركز يقوم بالضبط بإعداد كشوف خاصة موحدة تشتمل على بيانات الطلبة المتقدمين بالتظلم والدرجة السابقة التي حصل عليها والدرجة بعد التعديل إن وجدت، وترسل الكشوف إلى لجنة الرصد المركزية للشهادة الإعدادية العامة، وبعدها يقوم المعنيون في لجنة الرصد بالتدقيق على الدرجات المرصودة ومن ثم تعديل درجات الطلبة الذين حصلوا على زيادة في درجاتهم وإصدار شهادات وكشوف جديدة يتم إرسالها إلى المدارس.

ودعا الوكيل المساعد للتعليم العام والفني أولياء الأمور إلى اغتنام هذه الفرصة لضمان حقوق الطلبة في حال حدوث أي خطأ أثناء عملية تصحيح الامتحانات مؤكدا أن الوزارة تضع مصلحة الطالب في أولويات اهتمامها، وتمنى لجميع الطلبة النجاح والتوفيق.

### ... و«التعليم العالي» تطلع الملحقيات على القرارات الجديدة

□ أكدت الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي منى البلوشي أنّ الأمانة العامة تتواصل حالياً مع سفارات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ممن لديها طلبة يدرسون بالجامعات الخاصة لإطلاعها على الإجراءات الجديدة الخاصة بانتظام الطلبة في الدراسة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة بمملكة البحرين.

وأفادت البلوشي أن الأمانة العامة أوضحت في خطاباتها الموجهة للسفارات فحوى القرارين الأخيرين الصادرين بشأن الدراسة المكثفة.

### خلال لقائها «خدمات النواب»

## «أصحاب المعاهد الخاصة» تطالب بتوحيد مرجعية التدريب

■ الوسط - أماني المسقطي

□ أكد رئيس الجمعية البحرينية لأصحاب معاهد التدريب الخاصة عيسى سيار أن الجمعية أكدت خلال اجتماعها يوم أمس (الأربعاء) مع لجنة الخدمات في المجلس النواب ضرورة توحيد مرجعية التدريب في البحرين باعتبار وجود أكثر من خمس جهات في البحرين تمارس مسائل الترخيص والتدريب والجودة والمناقصات على غرار ما هو معمول به في التعليم الأساسي والجامعي، مشيراً إلى ضرورة وجود مرجعية واحدة تقوم بكل أمور التدريب والتعليم من ترخيص وتطوير وجودة ومناقصات.

وأوضح سيار أن اللجنة طرحت خلال الاجتماع – الذي ناقش الاقتراح برغبة بشأن دعم وتأهيل معاهد التدريب والتعليم الخاصة وإيجاد حلول جذرية لمشكلات هذه المعاهد، والاقتراح برغبة لتمثيل الجمعية البحرينية لأصحاب معاهد التدريب الخاصة في عضوية المجالس واللجان المتعلقة بالتدريب – مرئياتها المتعلقة بدور الجمعية في مستقبل التدريب وهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، على رغم كونها شريكاً استراتيجياً في عملية إصلاح التدريب يضعف من دور المعاهد في تعزيز نظم ومستويات الجودة.

عيسى سيار

وقال: «أكدنا خلال الاجتماع ضرورة عدم السماح لجمعيات النفع العام غير الربحية وفقاً لقانون الجمعيات رقم (21) للعام 19189 بالقيام بالتدريب على مدار العام وإنشاء مراكز تدريبية غير مرخصة، باعتبار أن ذلك مخالفة صريحة للقانون ووزارة التنمية الاجتماعية معنية بذلك».

وأضاف «يجب على وزارة العمل عدم منح تراخيص في المستقبل لأية جمعيات ذات النفع العام، وبحسب علمنا فإن هناك أكثر من 30 طلباً لجمعيات مهنية وسياسية وصناديق خيرية تطالب فيها بإنشاء مراكز تدريب ربحية».

وأشار سيار إلى ما وصفه بـ «المنافسة غير المتكافئة» في عملية المناقصات بين معاهد التدريب الحكومية، وهي معهد البحرين للتدريب ومعهد الدراسات المصرفية اللذان يحصلان على موازنة سنوية من الحكومة، ما يعني دخولهما في منافسة غير متكافئة مع المعاهد الخاصة باعتبار أن تلك المعاهد المدعومة حكومياً في مصروفاتها وموازنتها مغطاة، ما يعني أنها تضع الأسعار الأدنى حتى تكسب المناقصات.

وقال: «انطلاقاً من كون عضوية الجمعية مؤسساتية وأصحابها أشخاص وضعوا استثمارات فيها وتمثل طرفاً أصيلاً في عملية التطوير وتجريب الموارد البشرية، نناشد الحكومة توفير مقر دائم للجمعية وموازنة يتم تخصيصها إما من موازنة رسوم التدريب التابعة للمجلس الأعلى للتدريب المهني أو من مخصصات التدريب التي يتم ضخها لـ «تمكين» سنوياً، والتي تبلغ نحو 30 مليون دينار، وذلك لدعم الجمعية».

كما طالب سيار مجلس إدارة «تمكين» باعتماد مشروع دعم المعاهد الذي تقدمت به الجمعية إلى الرئيس التنفيذي لـ «تمكين» منذ شهر أبريل/ نيسان الماضي، والذي أكد سيار أنه يقدم الدعم اللوجستي والفني والمادي للمعاهد حتى تتمكن من توفيق أوضاعها وتطوير إمكاناتها لمواكبة مشروع إصلاح التعليم والتدريب.

وأضاف «لا يجوز أن يتم تقييم المعاهد وسحب رخصها من دون تقديم المساعدة المطلوبة لتواكب تطلعات مشروع الإصلاح، فإذا طرح هناك مشروع لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، كان أولى بـ «تمكين» أن يقدم الدعم للمعاهد الخاصة التي تشكل رافداً أساسياً من روافد تطوير التدريب في البحرين».

وأشاد سيار بتجاوب لجنة الخدمات في التعاطي مع مطالب الجمعية، آملاً منها اتخاذ خطوات عملية لتذليل الصعوبات أمام الجمعية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، مناشداً إياها سرعة مناقشة واعتماد المشروع بقانون للمؤسسات التعليمية والتدريبية والذي أعد من قبل مجلس الشورى وحول إلى الحكومة التي أبدت ملاحظاتها على المشروع، ومن ثم أحالته إلى مجلس النواب ليتم اعتماده، مؤكداً أن المشروع من شأنه أن يعالج كل القضايا التي تخص قطاع التدريب وتحول من دون أن يحقق التدريب في البحرين النتائج المرجوة منه.

### بعد حرمانهم من تقديم الامتحان في البحرين

## منتسبون لإحدى الجامعات يجبرون على التوجه إلى بيروت

■ الوسط - فاطمة عبدالله

□ اشتكت مجموعة من الطالبات المنضمات إلى إحدى جامعات الانتساب ببيروت من عدم القدرة على تقديم الامتحانات خلال هذا العام وذلك لرفض مكتب التسجيل بإجراء الامتحان في البحرين بحجة رفض وزارة التربية لذلك.

وقالت إحدى الطالبات في حديث لـ «الوسط»: «نحن مجموعة من الطالبات سجلنا لإحدى الجامعات عن طريق مكتب التسجيل الموجود في البحرين وذلك من أجل الانتساب لهذه الجامعة الموجودة في بيروت وذلك بشرط أن يكون تقديم الامتحانات في البحرين وكان ذلك خلال العام الماضي تقريباً (...) قدمنا الامتحانات النهائية للعام الماضي وبالطبع نجحنا فيها وكنا بانتظار التسجيل هذا العام».

وتضيف «في أيام التسجيل خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول 2008 تفاجأنا بأن المكتب رفض أن نقوم بتقديم الامتحانات في البحرين مشترطاً تقديمها في بيروت، وذلك بحجة رفض وزارة التربية والتعليم لتقديم الامتحانات هنا بسبب وجود نظام معين ما دفع أغلبيتنا إلى عدم تسجيل أي مقرر ليمر هذا العام من دون دراسة».

وذكرت الطالبة أنه «بعد سماع الخبر تمت مخاطبة وزارة التربية والتعليم، إلا أن الخيار كان واضحاً فمن يريد إكمال الدراسة فعليه السفر»، مبينة «أنه تم مخاطبة بعض النواب وإلى الآن لا يوجد أي قرار على رغم من محاولة النواب إلى اللجوء إلى صندوق دعم الطالب إلاأنه إلى الآن لايوجد أي حل.

وناشدت الطالبة على لسان باقي الطلبة ضرورة إيجاد حل لما حدث وخصوصاً أن بعض الطلبة الذين لا يملكون القدرة المالية لتحمل مصاريف الغربة والتذكرة والسفر في الوقت الذي لا يستطيع فيه البعض الالتحاق للخارج بسبب أمور عائلية.

## النعيمي يدشن برنامج «تحسين أداء المدارس»

■ مدينة عيسى - وزارة التربية والتعليم

□ أكد وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي خلال كلمة ألقاها في حفل تدشين مبادرات المدارس المطبقة لبرنامج تحسين أداء المدارس بصالة مدرسة النور الثانوية أمس، أن هذا البرنامج يعتبر أحد أهم مقومات التطوير النوعي في المدارس بما يوفره من إمكانيات مادية وبشرية وفنية تساعد على تعزيز قدرات المدارس المنضوية تحت البرنامج لتحقيق التطوير النوعي المنشود.

### التربية تبحث المراحل المستقبلية لبرنامج «سيتي اند قويلدز»

□ بحث وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي مع مديرة التطوير الإداري أماندا كيلهر بمؤسسة «سيتي اند قويلدز» مراحل الخطة المستقبلية للبرامج التي تنفذها إدارة التعليم الفني والمهني بالوزارة وذلك بالتعاون مع المؤسسة. وتم اطلاع كيلهر على نتائج البرامج التي تهدف للارتقاء بمستوى طلبة المدارس في اللغة الإنجليزية والمواد التجارية من خلال مساعدتهم على الحصول على مؤهلات خارجية ذات توصيف دولي.

وتم الاتفاق على زيادة عدد الطلبة المستفيدين من هذه البرنامج العالمي من جميع المراحل التعليمية.

## «مجلس الطلبة» يطالب بخفض المعدل التراكمي لإدارة الأعمال والهندسة

■ الوسط - فرح العوض

□ طالبت رئيسة مجلس الطلبة بجامعة البحرين زينب العرادي مجلس الجامعة بالإسراع في خفض المعدل التراكمي الخاص بكليتي إدارة الأعمال والهندسة من 2.5 إلى 2.33 من أصل 4.00.

وعزت العرادي السبب ليتمكن الطلبة من مواصلة الدراسة والوصول إلى البكالوريوس، مشيرة إلى أن «مجلس الطلبة في دورته السابقة والحالية تقدم بمقترحي خفض المعدل لكليتي الهندسة وإدارة الأعمال على التوالي».

وتابعت العرادي مبينة أن «إدارة الجامعة رحبت بالاقتراح، وطمأنت المجلس بالموافقة عليه، إلا أن الإقرار لم يتم حتى الآن، على الرغم من وجود ملف بجميع التفاصيل المتعلقة بالموضوع»، مؤكدة أن «الكثير من الطلبة في حيرة من أمرهم وفي انتظار معرفة النتيجة من أجل تحديد مصيرهم، هل يكون مواصلة الدراسة أو إعادة دراسة عدد من المقررات من أجل رفع المعدل والوصول إلى 2.5»

واختتمت العرادي حديثها بالمطالبة بإصدار القرار الذي سيكون في صالح الطلبة بلا استثناء، مؤكدة أن «الموضوع غير قابل للتأجيل، لأن الطلبة سينهون مقرراتهم الخاصة بالدبلوم خلال الفصل الجاري».